المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

أوراق بحثية:

تجربة حزب الله

في حل إشكالية التناقض

بين الانتماء الوطني والبناء الإقليمي

د. علي فياض

2007/11/7

تسهم القراءة في تجربة المقاومة الإسلامية في لبنان، في تطوير فكر استراتيجي عربي يعزّ البحث عنه. وفي زمن يخيّل انه غير مؤات للأفكار الاستراتيجية العربية أو قراءة التجارب، لم تأخذ تجربة المقاومة حقها من البحث الجدّي المعمّق. فقد بدت في لحظاتها الأولى ظاهرة مفارقة على هامش المنحى السياسي السائد، إلاّ أن استمرار المقاومة وتصاعدها، ثم انتصارها لاحقاً، أسّس مصادر غنيّة للتحليل السياسي التاريخي، ولمقاربة الإشكاليات الفكرية والنظرية المستعصية في العالم العربي-الإسلامي. وفي هذا الاتجاه يمكن القول إن البحث في تطور مسار المقاومة، متلازم بالقدر نفسه مع تطور مسار الوحدة الوطنية تجاه المقاومة وهذا ما يمنح إشكالية العلاقة بين المقاومة والوحدة الوطنية، بعداً تفسيرياً ثرياً لمسار تنامي المقاومة نفسها. فالمقاومة هي في الحقيقة أكثر ثراء في النقطة التي يأخذها عليها أعداؤها أي في مقاربتها كل إشكالية التناقض بين الانتماء الوطني والبناء الإقليمي في آن، إنما إنطلاقاً من الانتماء الوطني في لبنان ومصلحة الوحدة الوطنية في البناء الإقليمي.

مراحل ثلاثة

ليست المقاومة حركة ذهنية يمكن قراءة تجربتها من أدبياتها ومواقفها إنما هي حركة عملانية في مسار علاقتها بالسلطة تجسيداً لخياراتها وأولوياتها وقد مرّت علاقة السلطة بالمقاومة في ثلاثة مراحل:

أ- **المرحلة الأولى** حيث كان موقف السلطة موقفاً رافضاً للمقاومة في مناخ الحرب الأهلية والانقسام الداخلي. وقد كان خيار السلطة فعلياً خارج الحقل الذي ترمي إليه المقاومة. وبتحديد أدق، كان يتراوح بين رفض الخيار الاستراتيجي للمقاومة وبين عدم تصديق جديتها وقدرتها على الاستمرارية.

ب- **المرحلة الثانية** هي مرحلة ما بعد اتفاق الطائف الذي ختم الانقسام السياسي العنيف وأدّى إلى تحوّل في الخيارات السياسية للسلطة، فانعكس على الموقف من المقاومة. لقد جرى اعتراف السلطة بالمقاومة، إنما حاولت السلطة إدراج المقاومة تحت وصايتها تحت شعار ضرورة انسجام حركة المقاومة الميدانية مع حسابات السلطة وتقديراتها، خاصة أن السلطة اندرجت في مفاوضات مدريد.

لكن المقاومة أنشأت واقعياً ميدانياً في مواجهة الاحتلال أفادت منه السلطة أيضاً. وشكّل تفاهم تموز عام 93 تعبيراً سياسياً عن تطور العلاقة بين المقاومة والسلطة فأنتج معادلة سياسية تقوم على موقع مشترك للسلطة والمقاومة في مواجهة "إسرائيل" و"أميركا" وبدعم من سوريا وإيران.

ج- **المرحلة الثالثة** حيث دخلت علاقة السلطة بالمقاومة في مرحلة من الاستقرار والتفاهم وبتأثير تفاهم نيسان عام 96 وهو تفاهم رفع المقاومة إلى مصاف المفاوض عبر السلطة في الدفاع عن لبنان مع الأطراف الدولية فأخذت السلطة تتعاطى مع المقاومة كخيار استراتيجي في مواجهة التهديدات "الإسرائيلية" وفي بناء موقعها السياسي.

وفي موازاة تطور العلاقة بين السلطة والمقاومة، ثمة مستوى آخر من العلاقة بين المقاومة والمجتمع اللبناني، أخذ بدوره مساراً تطورياً. فالمجتمع اللبناني المعقد سياسياً إلتف حول المقاومة التي أثبتت صدقية لم يعهدها في القوى السياسية الأخرى وأثبتت جدية في تحقيق انتصارات ميدانية جوهرية على العدو. إلا أن هذا الالتفاف الذي يعبَّر عن الوحدة الوطنية هو نتيجة توأمة بين مساري العلاقة مع السلطة والعلاقة مع المجتمع ولعل ابرز محطتين هما تفاهم تموز وتفاهم نيسان حيث مالت السلطة إلى الإفادة من خيارات المقاومة. وقد كشف هذا الواقع عما هو معروف في البنية السياسية العربية حيث تتمكن السلطة من تعميق التصدعات السياسية والاجتماعية العربية كما تتمكن من رأبها إذا اختارت ذلك. فالسلطة تعوق النهوض المجتمعي السياسي أو تحفّزه وإطلاقه.

إن صدقية المقاومة وفعاليتها الميدانية والسياسية في خدمة المصالح الوطنية، شكلا عاملين، ما كان ممكناً تجاوزهما، في صياغة الاستقطاب السياسي والاجتماعي المشار إليه، وتوفيرهما لقاعدة معطيات موضوعية دفعت السلطة كما دفعت الواقع المجتمعي والسياسي باتجاه التحوّل. ومنذ تاريخ الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني عام 2000 تحت ضغط المقاومة، ما كان ممكناً تشكيل حكومة لا تأخذ في الاعتبار تأثير المقاومة على توجهاتها السياسية، سيما ما يتعلق بالسياسة الخارجية والخيارات الاستراتيجية التي تتصل بالصراع مع إسرائيل. فقد امتلكت المقاومة ثقلاً

معنوياً لا يمكن أن تتجاهله السلطة. وعلى هذا الأساس لا تعتبر مشاركة حزب الله في الحكومة تحولاً أو تغيراً في أولوياته بقدر ما يمكن اعتبارها تطوراً. فالتأثير في تركيبة وتوجهات السلطة في لبنان، لم يكن متلازماً (في حالة حزب الله) مع الدخول في الحكومة. وهذه مفارقة يجدر البحث عن خصائصها وعوامل تفسيرها.

على مدى عقدين من المقاومة، قارب حزب الله السلطة بطهرانية نضالية، لم تكن تحول فقط من أن تكون السلطة هدفاً له، بل كان ينظر لها على أساس أن الدخول في رحاب السلطة يتناقض مع منطق المقاومة ومقتضياتها. فما فرض على حزب الله الدخول إلى السلطة، هي التحوّلات الدراماتيكية التي عصفت بالتوازنات السياسية اللبنانية من جراء اقتحام القوى الدولية السياسة في لبنان بعد الانسحاب العسكري السوري من الأراضي اللبنانية. احتلت القوى الدولية الفراغ الاستراتيجي في إدارة الدولة وأدى إلى تبدّل سياسات السلطة. وفي مقابل الانحسار الإقليمي داخل التوازنات الداخلية اللبنانية كان على القوى والاتجاهات السياسية المختلفة أن تمتد تلقائياً بناء على أحجامها الفعلية، وان تعيد تموضعها في اصطفاف سياسي مستجد. رأى حزب الله في هذه اللحظة التاريخية العاصفة أن حماية مشروع المقاومة وتصويب بناء الدولة، مسوّغان قاهران للمشاركة في الحكومة، حفاظاً على شرعية السلطة، فلم يكن ممكناً بقاء حزب الله خارجها، مغبّة أن تفقد الحكومة الثقل الشعبي وان يؤدي إلى اضطراب وعدم استقرار في تركيبة السلطة وأدائها. لكن هذا التحوّل لم تلاقيه السلطة في منتصف الطريق ولم يتسنَّ لحزب الله غير تأجيل الاضطراب السياسي بعض الوقت. لقد تبّنت السلطة خيارات سياسية غير محسوبة النتائج والعقبات، خاصة بعد عدوان تموز ثم ذهبت بخياراتها مع ما تسميه "الشرعية الدولية" دون أن تأخذ المصلحة الوطنية في أولوياتها، الأمر الذي أفض إلى صدام الخيارات ليس فقط بين السلطة والمقاومة إنما أيضاً بين السلطة وشريحة واسعة من القوى السياسية وفي مقدمتها التيار الوطني الحر بزعامة الجنرال ميشال عون الذي أقصي عن المشاركة في السلطة السياسية والحكومة.

مقاربتان في مشروع إعادة بناء الدولة

إن الانقسام السياسي العميق بين السلطة والمعارضة في لبنان، يدل على خلاف كبير في مقاربتين في مشروع إعادة بناء الدولة. ففريق السلطة الذي يضم تكتل 14 آذار/ مارس (تسميه المعارضة تكتل 14 شباط/ فبراير بعد خروج التيار الوطني الحر من

تجمع 14 آذار/ مارس)، يجتمع على أن السيادة والحرية والاستقلال، هي حرية واستقلال عن سوريا التي تتحمل برأيهم مسؤولية الوصاية السابقة على لبنان كما تتحمل مسؤولية اغتيال الرئيس الحريري. ويرى هذا الفريق أن الاستقلال عن سوريا بدعم من "المجتمع الدولي" يفضي إلى إعادة بناء الدولة كما كانت قبل الحرب الأهلية، سيما أن "المجتمع الدولي" يدعم تنفيذ القرارات الدولية وعلى رأسها القرار 1559 الذي يدعو إلى نزع سلاح الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية كما يدعو إلى ترسيم الحدود مع سوريا وإزالة سلاح المقاومة والبحث عن حل مؤجل لمزارع شبعا المحتلة.

وفي مقابل هذا التكتل تضم المعارضة تكتل 8 آذار/ مارس ويتألف من مجموعات سياسية وطائفية متعددة على رأسها حزب الله والتيار الوطني الحر الذي يحظى بثقة مرجحة بين المسيحيين. وبشكل عام يحمل هذا التكتل مقاربة أخرى حول إعادة بناء الدولة ويصيغ موقعه السياسي وفقاً لحسابات أكثر تعقيداً للدمج بين البعدين الوطني والإقليمي. فبالإضافة إلى مطالبته بضرورة العمل على بناء دولة مؤسسات ابتداء من الواقع الراهن، يرى أن المشاركة وحفظ التوازنات الداخلية في مسار إعادة بناء الدولة هما شرطان لا بد منهما للدخول في هذا المسار. لكن هذا المسار ليس منفصلاً بدوره عن مسار آخر في إعادة البناء الإقليمي فكل منهما يساهم بدفع الآخر ويحفظ بالتالي الانتماء الوطني والمصلحة الوطنية في مواجهة العدو الإسرائيلي ومعادلات الصراع مع هذا العدو. يترجم هذا التكتل مقاربته الوطنية، بالتمسك بسلاح المقاومة في سبيل تحرير ما تبقى من ارض لبنانية محتلة في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا وإطلاق سراح الأسرى اللبنانيين في السجون الإسرائيلية ومواجهة الأطماع والتهديدات الإسرائيلية الحالية والمستقبلية. يرى هذا التكتل أن البت بمصير سلاح المقاومة يتقرر على ضوء الاتفاق على مقاربة عملية في مشروع إعادة بناء الدولة وبناء استراتيجية دفاع وطني توفر للدولة العتيدة القدرة على الدفاع والحماية في حالة الحرب وتوفر الردع في حالة التهدئة.

أما بشأن السلاح الفلسطيني يرى التكتل ضرورة معالجته في إطار المصالح الوطنية اللبنانية ومقتضيات الصراع مع إسرائيل، ما يستوجب الحوار الهادىء مع الفلسطينيين ومنحهم كامل حقوقهم المدنية التي تسمح لهم بالعيش الكريم. وعلى صعيد آخر يشدد على العلاقات المميزة مع سوريا ولا يمانع في ترسيم الحدود معها

كما لا يمانع بتبادل السفارات إنما من خلال إجراءات تبادل تعيد العلاقات بين البلدين إلى مجاريها.

مقاربة حزب الله السياسية

إن الانقسام في الرؤى والمواقف بين التكتلين، يمتد بطبيعة الحال إلى خيارات التحالفات الإقليمية والدولية. وبينما يعوّل تكتل السلطة على الاستراتيجيات والسياسات الغربية، يذهب تكتل المعارضة في اتجاه مناقض ويقيم علاقات وثيقة مع سوريا وإيران (باستثناء التيار الوطني الحر)، إنما يتمسك أيضاً بإقامة علاقات طيبة مع الدول العربية وبالحدود التي لا تفضي إلى تغيير خياراته السياسية. وبالنظر إلى طبيعة القضايا الخلافية، يظهر جلياً أن الانقسام الأساسي بين القوى السياسية اللبنانية الذي يشكل جوهر الأزمة الراهنة، يتركز على سياسة لبنان الخارجية وخياراته تجاه الصراع مع إسرائيل وبالتالي موقعه وتحالفاته داخل البيئة الإقليمية.

في صلب تناقضات خريطة المواقف والتحالفات، يقارب حزب الله الانقسام السياسي الداخلي بحرص ومسؤولية عالية تجاه الاستقرار والوفاق الوطني. فتحليل سلوك حزب الله السياسي ومواقفه واطروحاته في التعاطي مع أزمة الانقسام اللبناني الراهنة، وتحليل علاقاته ونظرته إلى السلطة ودوره فيها، تمتلك أهمية منهجية خاصة نظراً لما يعكسه من تجربة لحركة إسلامية تمارس العمل السياسي في بيئة تعددية والنضال المسلح ضد الاحتلال.

وفي هذا السياق برزت عدّة محطات رئيسية في مواقف وسلوك الحزب إبان الأزمة الراهنة الممتدة منذ انسحاب الجيش السوري. حينها اخترق الحزب الاصطفاف السياسي الذي كان قائماً وفق مجموعة متداخلة ومعقدة من القضايا، يأتي في طليعتها الموقف من سوريا واتهامها بمقتل الرئيس الحريري فضلاً عن قضية المحكمة الدولية والقرار الدولي رقم 1559. أقام حزب الله تفاهماً انتخابياً سمّي وقتذاك بالتفاهم الرباعي وقد ضم حزب الله وحركة أمل من تكتل المعارضة الحالية، وتيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي من تكتل السلطة الحالية. وكانت هذه الخطوة خارجة عن مألوف الاصطفاف السياسي. وقد مهّد هذا التفاهم تشكيل الحكومة برئاسة فؤاد السنيورة التي أخذت على عاتقها صون الوحدة الوطنية وإعادة بناء الدولة من خلال

تحويل موضوعاتها الإشكالية إلى قضايا يختص الحوار الوطني الداخلي بالنظر بشأنها ومعالجتها.

تمكنت هذه التسوية من الصمود وتغطية تعقيدات العلاقات السياسية الداخلية وتناقضاتها العميقة لفترة قاربت الأشهر السبعة، قبل أن تتعرض لخلافات في المواقف السياسية تجاه القضايا المطروحة وعلى رأسها موضوعات سلاح المقاومة والعلاقات اللبنانية- السورية ومصير رئاسة الجمهورية. ولم تفضِ هذه الخلافات إلى انهيار الحكومة إنما أفضت إلى اضطراب حكومي وأداء سياسي متوتر.

وتكررت سياسة حزب الله التوافقية هذه في محطة لاحقة مع خصم سياسي سابق، وفي تجربة لا تقل دلالة وأهمية عن تجربة التفاهم الرباعي، وهي تجربة إنجاز ورقة التفاهم السياسي بين حزب الله والتيار الوطني الحر بزعامة الجنرال ميشال عون. وشكلت وثيقة التفاهم تطوراً نوعياً في طبيعة التحالفات السياسية القائمة.

فالطرفان يمثلان الاتجاهين الأكثر شعبية وينتمي أحدهما إلى الطائفة الإسلامية والآخر إلى الطائفة المسيحية. كما أنهما يرتكزان على خلفيات سياسية مختلفة وتاريخ سياسي أكثر اختلافاً. وقد تمكن الطرفان من صياغة تفاهم سياسي مشترك تأسس على تنازلات متبادلة وبناء مقاربات سياسية توفيقية لقضايا سياسية شائكة أبرزها: مرتكزات تتصل بتحول في موقف التيار الوطني تجاه المقاومة على قاعدة الموافقة على حفظ سلاحها لاستكمال التحرير وإطلاق الأسرى اللبنانيين والبحث مستقبلاً في استراتيجية دفاعية وطنية. وفي المقابل وافق حزب الله على تبادل السفارات مع سوريا وترسيم الحدود بعد بناء إجراءات الثقة معها.

أوجدت وثيقة التفاهم مناخاً سياسياً واجتماعياً أعاد خلط الأوراق الداخلية وأخذت بالخلافات السياسية إلى وجهة أفقية تتجاوز الانقسامات التقليدية اللبنانية. بالإضافة لذلك انطوت الوثيقة على ما يمكن اعتباره بعداً جوهرياً في فهم الفكر السياسي لحزب الله في تأكيده على الطبيعة التوافقية للنظام السياسي اللبناني. والحال راح حزب الله يكرر مقولة ما اعتبره استئثاراً بالقرار السياسي إبان الأزمة التي عصفت بالحكومة.

إن الإلحاح الذي وسم خطاب حزب الله في التأكيد على النظام الديمقراطي التوافقي الذي يستند إلى قاعدة العيش المشترك، وهي قاعدة نصت عليها مقدمة الدستور، لا يمكن فهمه فقط على ضوء ضرورات السجال السياسي الداخلي، كما لا يصح إدراج هذا الخطاب في سياق اللحظة الراهنة، إنما هو تعبير عن تراكم زمني طويل أدرك فيه حزب الله مقتضيات الاجتماع السياسي الوطني في لبنان وحرصه على الأهمية القصوى التي يمثلها الاستقرار الداخلي كقاعدة لكل مشروع وطني بأبعاده الإسلامية والقومية.

قواعد التفكير

يستند حزب الله في مقاربته للأزمة السياسية، واشتراكه في الحكومة لأول مرة في تاريخه السياسي، إلى قواعد فكرية تطورت على صورة نسق متراكم ولد تباعاً وفقاً لتفاعل معقد بين البنية الفكرية الأصلية وتحوّلات الواقع بتعقيداته وتحدياته المتتالية.

راهناً يواجه حزب الله مجموعة من الإشكاليات أو التحديات وكذلك الاختلافات التي راحت في اتجاه المزيد من التمظهر مع تنامي الانقسام الداخلي. وعلى الرغم أن حزب الله يرى أن تجربته تتجاوز تلك الإشكاليات وتقدم حلولاً لها، فإن المبالغة في الطابع الإشكالي للتحديات المطروحة، إنما تغذيه الحساسيات والخلفيات التحالفية القائمة. ولا ريب أن الإشكالية الأولى هي قضية نظرية فكرية سياسية مثل إشكالية الدولة-المقاومة لناحية العلاقة بينهما والمواءمة بين وجوديهما، ومعالجة ما يؤخذ على المقاومة من تناقض مفترض مع وظيفة الدولة ومنطقها.

والإشكالية الأخرى تختص على نحو أساس بالأحزاب الدينية لناحية التوفيق بين الهوية الوطنية، والانتماء القومي- الإسلامي. ولا يخفى أن ترابط العديد من الإشكاليات ببعضها البعض، يتعدى الإشكاليتين السالفتين، من قبيل الحاجة إلى إجابات نظرية وافية تفسر العلاقة القائمة بين حزب ذي إيديولوجية دينية وبيئة سياسية اجتماعية ذات طابع تعددي. وقد تجاوز حزب الله هذه الإشكالية عملياً من خلال إدراجها في سياق ايجابي، إنما لا يلغي ذلك الحاجة إلى تفسيرها نظرياً في المستوى الذي يتصل بالفكر السياسي.

إن التقاط المفاهيم والمواقف التي يقارب بها حزب الله الواقع اللبناني بتعقيداته المختلفة، وإعادة تعقيدها في بناء نظري منسجم، سيفضي بناء إلى أدراك السمة التأسيسية لمنظومة من المرتكزات في الفكر السياسي، تتغذى على نحو أساس بمرتكزات التراث الأساسية. لذا فإن القطيعة أو التحوّل في "العقل السياسي"، كما دعا عدد من المفكرين العرب، هي مسألة لا شك شائكة وتستلزم شروطاً قد لا تتوفر بالسهولة التي يفترضها هؤلاء.

والحال أن الركيزتين الأساسيتين في فكر حزب الله هما العمل على توفير الاستقرار الداخلي وتامين الفاعلية المجتمعية. فالاستقرار ضروري في التطور الداخلي وفي مجابهة التحديات الخارجية. والنضال السلمي الديمقراطي هو الإطار الطبيعي لتنظيم الخلافات والانقسامات بين السلطة والمعارضة وبين المجموعات السياسية والطائفية المختلفة. أما الفعالية المجتمعية فتقوم على ضرورة الشروط التي تجعل من المجتمع فاعلاً في البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي ويستلزم ذلك توافقاً بين السلطة والمجتمع وهذه خطوة تنطوي على دلالات تتصل بصون الدولة وإعادة بنائها بوصفها دولة جميع اللبنانيين.

إن حزب الله في مقاربته لفكرة الدولة يبدو أكثر ميلاً إلى تعريفها بوصفها تجسيداً لإرادة عامة وهي وظائف تتجاوز الأجهزة البيروقراطية. وهذا يساعد على نقل السجال العائد إلى الانقسام اللبناني حول إشكالية الدولة- المقاومة إلى حيث ينبغي أن يكون أصلاً وهو المكان الذي يتصل فيه النقاش النظري بالنقاش السياسي. وعلى صعيد آخر لا يخفي حزب الله هواه تجاه القضايا الإسلامية والعربية، كما لا يخفي تحالفاته الإقليمية. وتتضمن أدبياته موقعاً مركزياً للصراع مع إسرائيل التي تشكل القضية الفلسطينية محوره الأساس.

لكن ثمة ما تجدر ملاحظته في خطاب حزب الله ومواقفه وسلوكه، في مقاربته للتوفيق بين إيديولوجيته السياسية التي تقوم على مفهوم الأمة الواحدة الذي يفترض فضاء مشتركاً من القضايا والمصالح والمصير من ناحية، وبين هويته الوطنية اللبنانية بوصفه حركة تحرر وطني لبناني ومكوّناً أساسياً من مكوّنات السلطة السياسية في لبنان من ناحية ثانية. وهو يأخذ بعين الاعتبار كل ما يحيط بهذا الدور من تعقيدات وخصوصيات لبنانية.